أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (1980 - 2011)

خالد علي المجالي*

حذيفة سميح الفرالة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (1980 - 2011). وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) لتقدير العلاقة ما بين الدين العام والناتج المحلي والميزان التجاري حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتبين أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستواها فيما استقرت هذه المتغيرات على الفرق الثاني. كما تم تطبيق اختبار السببية لجرينجر لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تبين أن العلاقة كانت احادية الاتجاه بين متغيري الدين العام والعجز في الميزان التجاري. وتم الاستعانة بأداتين أساسيتين للتقدير هما؛ تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، لإيجاد الأثر بين المتغيرات خلال التباطؤ الأمثل للنموذج.

وقد تبين من خلال الدراسة وجود أثر سلبي للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري، وهذا يفسر استهلاك الأموال المقترضة لصالح الاستيراد بدلاً من توجيهها للاستثمارات المنتجة، ولكن وبسبب تراجع الطلب على القروض الخارجية فلن يستمر الأثر طويلا ولن يكون ذا دلالة إحصائية على المدى الطويل وذلك بسبب انخفاض الاعتماد على القروض الخارجية.

الكلمات الدالة: الناتـج المحلـي الاجمالـي، الميزان التجاري، الدين العام، الانحـدار غير المقيد VAR

---

* كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2013/10/29م. تاريخ قبول البحث: 2014/9/4م.

The Impact of External Public Debt on the Jordanian Trade Balance during the Period

(2011 - 1980)

Khalid Ali al-Majali

Huthaifa Sameeh Al-Qralleh

Abstract

This study aims at presenting the impact of public debt on the Jordanian trade balance during the period (1980 - 2011). In order to achaive the above goal the (VAR) unrestricted Vector of Autoregression model has been applied to the data , Augmented Dickey Fuller (ADF) has been also used so as to test the stationarity of the data , and the Granger causality test has been applied to clarify the relationship among all variables of the study.

The Study concluded that there is a negative relation between the bublic dept and trade balance.

Keywords: Gross Domestic Product, Public Dept, Trade Balance, VAR.

مقدمة

يواجه الأردن تحدياتٍ كبيرةً تتمثل في ضعف الاقتصاد الوطني عامة، وتشوه بنيته الهيكلية، بسبب تزايد نمو قطاع الخدمات، مثل التجارة والإنشاءات، على حساب القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي، مما أدى الى زيادة الاعتماد على الدول الأخرى في تأمين الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية، ويعتبر الاقتصاد الأردني مثالاً واضحاً لاقتصادٍ صغير الحجم ومنفتح، وتغلب عليه سمتان أساسيتان وهما: شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد لذلك تركزت الجهود التنموية في استغلال القدر الأكبر من الموارد الشحيحة والاهتمام بتنمية القوى البشرية.

ويعتمد الأردن على ازدهار دول الخليج اقتصادياً، من خلال اعتماد الأخيرة على العمالة الأردنية، لذلك شكلت الأحداث السياسية والاقتصادية تأثيرات متشابكة مع التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية على الاقتصاد الأردني، وبذلك أصبح الاقتصاد الأردني مرآة تعكس التقلبات الخارجية.

وقد عانى في ثمانينيات القرن الماضي من صعوبات اقتصادية وسياسية تمثلت في تراجع تحويلات العاملين في الخارج وتراجع في حجم المساعدات العربية، ومتزامنةً مع ارتفاع عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، والتوسع في استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية، ناهيك عن الأزمـات الداخلية والمتمثـلة بانهيـار سـعر الصرف عام 1989 (الطراونة والعبدالرزاق، 2002).

جعلت تلك الظروف الأردن ينتهج سياسة الاقتراض لتغطيةِ القصور في مدخراته المحلية وتلبية حاجتهِ من العملات الأجنبية، ونتيجة لتلك الاجراءات ازدادت أعباء القروض وبشكل ملحوظ في نهايات القرن المنصرم، وكذلك استمرار العجز في ميزان المدفوعات، وتركز مشكلة هذه الدراسة على قراءة واقع القروض الخارجية وتأثيرها على الميزان التجاري الأردني.

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الظروف التي تعصف بالاقتصاد الأردني من زيادة في الاعتماد على الاقتراض في الاقتصاد الأردني، والتي أصبحت تُشكل أزمة حقيقية على اقتصاد الدولة في ظل ما يعانيه الاقتصاد العالمي من حالات الركود والأزمات الاقتصادية، وما لها من ارتباط مباشر بقضايا التنمية والاستقلال الاقتصادي، ولأن الأزمة تتعدى كونها حجم القروض لأن تكون

قضية خدمة هذه القروض وقدرة الدولة المدينة على تحمل أعبائها، ونظراً لأن الأردن يعتمد على القروض الخارجية منذ فترة ليست ببسيطة وما يعانيه من أعباءِ القروض المترتبة وخدمتها، وكذلك الأمر العجز المزمن في الميزان التجاري والذي أصبح سمة أساسية ملازمة للاقتصاد الأردني، حيث تهدف هذه الدراسة الى بيان عبء المديونية الخارجية، وبيان أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني.

وترتكز الدراسة لتحقيق هدفها من خلال اختبار فرضية وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدين الخارجي والعجز في الميزان التجاري.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء: تناول الجزء الأول منها الأدبيات والدراسات السابقة حول الموضوع، وفي الجزء الثاني تم عرض خصائص الاقتصاد الأردني وعبء المديونية الخارجية، وتم الحديث عن العجز في الميزان التجاري، وأخيرا تم اختبار نموذج الدراسة في الجزء الرابع من الدراسة.

2. الإطار النظري وأدبيات الدراسة

تعددت وجهات النظر التي تحاول تفسير وجود علاقة بين الدين العام من خلال عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري إذ يرى الاقتصاديون إن زيادة عجز الموازنة العامة يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، مما يجذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي يزيد من الطلب على عمله البلد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في سعر الصرف مما ينتج عنه زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات، مما يعني عجز في الميزان التجاري، بينما يرى اقتصاديون آخرون ومن مؤيدي فرضيه متعادلة ريكاردو (Ricardian Equvialence Hypothesis) بأن الأفراد يدخرون أكثر ويستهلكون اقل في الوقت الحاضر متوقعين أن العجز الموجود حاليا سيمول عن طريق ضرائب أعلى في المستقبل ولهذا فان زيادة الادخار ستعوض عجز الموازنة العامة مما لا يترك أي اثر على سعر الفائدة وبالتالي على عجز الميزان التجاري.

لكن أنصار المدرسة الكينزيه ومؤيديها يعتقدون أن زيادة عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الدخل مما يترتب عليه من ناحية زيادة المستوردات ومن ناحية أخرى انخفاض الكميه القابلة للتصدير وكمحصله زيادة العجز في الميزان التجاري (Miller, 1989)، وأياً كانت وجهة النظر المفسرة للعلاقة بين العجزين فقد

أجريت دراسات تطبيقيه عديدة أكدت معظمها على أن عجز الموازنة العامة يسبب العجز في الميزان التجاري. ويسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الحساب التجاري وعجز الموازنة هما: المنهج الريكاردي والمنهج الكينزي.

وتتضح العلاقة، كما يلي :

$$Y = C + I + G \ldots\ldots (1)$$

حيث : Y: الدخل القومي ، C : الانفاق الاستهلاكي الخاص

I:الانفاق الاستثماري الخاص ، G : الانفاق الحكومي

وبما أن هيكل الدخل يشمل الادخار والاستهلاك ومدفوعات الضرائب إلى الحكومة، فيمكن كتابة المعادلة (1) على الصورة:

$$Y = C + S + T \ldots\ldots(2)$$

حيث : S : الادخار الخاص ، T: مدفوعات الضرائب للحكومة

وبطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نحصل على:

$$I = S + (T - G) \ldots\ldots (3)$$

وفي حالة الاقتصاد المفتوح تصبح المعادلة كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M \ldots\ldots(4)$$

حيث: X: اجمالي الصادرات ، M: اجمالي الواردات

وبالتالي يكون هيكل الدخل القومي كما يلي:

$$Y = C + S + T + u \ldots\ldots (5)$$

حيث u : صافي التحويلات الثنائية

ومن خلال المعادلتين (4) و (5) تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$I + (X - M - u) = S + (T - G) \ldots\ldots(6)$$

ويمثل المقدار ($X - M - u$) رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت يمثل رصيد الاقراض الخارجي والذي يرمز له بالرمز IF وبناء عليه يمكن إعادة المعادلة (6) على الصورة :

$$I + IF = S + (T - G) \ldots\ldots (7)$$

وبالتالي يمكن التوصل إلى توازن السوق المفتوح في ظل عدم وجود نشاط حكومي، وغياب التحويلات الثنائية (الهيتي، 2007) كما يلي:

$$I + X = S + M \quad \ldots\ldots(8)$$

وعلى الرغم من الدراسات العديدة والتي تناولت موازين المدفوعات أو قضايا المديونية إلا أن هناك عدد محدود تناولت بالتحليل الجانب التطبيقي لأثر الدين العام على الميزان التجاري، وفيما يلي أبرز الدراسات السابقة والتي أشارت إلى كلا الموضوعين:

ففي دراسة (Mohanty, Stephen, Zampolli , 2011) والتي ناقشت آثار الدين العام ونتائجها الاقتصادية، وتوصلت إلى أن الدين العام يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، فقد بلغ الدين العام الحكومي حوالي 85% من الناتج المحلي الاجمالي ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة للأصناف الأخرى من القروض، ويرى الباحث أن على الدول ذات الديون المرتفعة التصرف وبسرعة لمعالجة المشاكل المالية وابقاء حجم الدين ضمن الحدود المسموح بها اقتصاديا. وناقشت دراسة (Rother and Checherita. 2010) أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي عن طريق بعض المتغيرات الكلية ممثلة بالادخار الخاص، الاستثمار العام، واجمالي انتاجية عوامل الانتاج، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة غير خطية (على شكل حرف U مقلوب) توضح أثر الدين الحكومي على النمو الاقتصادي، ومن وجهة نظر الباحث؛ إذا كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 70-80% فإن معالم التأثير السلبي تبدو واضحة على اقتصاد الدولة، ويجب أن تسارع لوضع برامج تصحيحية، وتعتبر نقطة التحول الخطيرة إذا كانت النسبة 90-100% .كما اتضح من خلال الدراسة وجود علاقة خطية سلبية بين حجم الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

وتناولت دراسة (Arellano. 2009) أثر المساعدات الخارجية على الاستهلاك، والاستثمار، وهيكل الانتاج، ضمن سياق زمني محدد لنموذجين من التوازن العام. واتضح من خلال الدراسة أن تدفقات المساعدات الخارجية توجه لتمويل الاستهلاك بدلاً من الاستثمار وهذا يؤكد السبب وراء عدم قدرة المساعدات الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة.

وأما دراسة (المومني، 1995\) فقد هدفت إلى التعرف على أسباب المديونية الخارجية الأردنية وبيان حجم هذه المديونية، بالإضافة لقياس عبء هذه القروض، كما تناولت الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وناقشت أبرز ملامح برنامج التصحيح الاقتصادي، وبينت نتائج الدراسة أن اسباب المديونية تكمن في الخلل المزمن في الميزان التجاري والعجز المزمن في موازنة الحكومة بالإضافة لقصور المدخرات المحلية، وتبين من الدراسة ارتفاع حجم الديون وأعباؤها - خلال السنوات الأخيرة في فترة الدراسة – الأمر الذي جعل الأردن عاجزا عن الالتزام بخدمات هذه الديون دون إعادة جدولتها، وأظهرت النتائج القياسية الأخرى وجود علاقة ايجابية بين حجم القروض الخارجية والمتغيرات التي اختارها الباحث باستثناء المدخرات المحلية. وخلصت الدراسة إلى أن القروض لم تساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ولم تؤدي إلى خفض العجز في الميزان التجاري.

وجاءت دراسة (الشرع والخطيب ومعايطة، 1991)، بهدف تحليل المديونية الخارجية وبيان آثارها على الاقتصاد الأردني خلال الفترة الممتدة ما بين 1967 – 1988، وأظهرت النتائج أن المديونية الخارجية تؤثر وبشكل ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، إلى أن هذا التأثير يعتبر ضعيفاً بالاعتماد على قيم مضاعف الناتج المحلي الاجمالي.

وفي جانب آخر من الدراسات والمتعلقة بالائتمان وتدفق رأس المال الأجنبي فقد حذّر المومني (1987) من التأثير السلبي مستقبلاً للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي وعلى المدخرات المحلية والقومية. وجد النجداوي (1992) أن زيادة الائتمان المحلي دون مبرر يؤدي إلى تآكل الموجودات الأجنبية، أي تدهور في ميزان المدفوعات.

أشار الشقران (1997) إلى أن تدفق رأس المال الأجنبي من خلال القروض والمساعدات والاستثمار الأجنبي له أثر ايجابي على الميزان التجاري وذلك من خلال التأثير على الادخارات، والتي تنعكس مباشرة إلى استثمارات، وبالتالي تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات،

وفي دراسة (عبدالهادي، 2013) والتي تناولت الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على الاقتصاد الأردني للفترة 1999-2011 وتوصلت إلى وجود أثر سلبي بين حجم الدين الخارجي والعجز في الميزان التجاري.

وتكمن مشكلة الدراسة في مشكلة الدين العام في الأردن والتي تفاقمت في الفترة الماضية للتجاوز الحدود المسموح بها اقتصاديا والتي بينها قانون الدين العام الأردني لعام 2001 واشترط أن لا يتجاوز حجم المديونية 60% من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى ذلك فقد تزايد العجز في الميزان التجاري الأردني إلى مستويات حرجة أيضا، لذلك؛ تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تحاول التوصل إلى تأثير الدين العام على الميزان التجاري، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم المديونية وما تلقيه هذه الديون من أعباء على الاقتصاد الأردني، وكما وتغطي الدراسة فترة حديثة نسبيا مقارنة مع الدراسات السابقة، حيث تعتبر الدراسات التي تحاول توضيح العلاقة بين الدين العام والعجز في الميزان التجاري دراسات نادرة خاصة في الأردن، وأيضا تتميز الدراسة بتطبيق نموذج قياسي حديث يقدم تقديرات غير متحيزة ولا تعاني من مشاكل قياسية، وبالتالي يقدم هذا النموذج مقدرات مقبولة احصائيا.

تلجأ الدولة للاقتراض مدفوعة بعوامل اقتصادية، وتختلف هذه العوامل من دولة لأخرى، إلا أنّه يمكن الحديث عن ظروف متشابهة كالعجز في الموازنة وتشوهات في ميزان المدفوعات تدفع بالدول نحو الاقتراض، كما يمكن أن يكون الاقتراض بهدف تمويل الاستثمارات التي تعجز عنها المدخرات المحلية أو بهدف امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد (الخطيب وشامية، 2002).

وينجم عن القروض آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وبغض النظر عن أهداف الاقتراض فإن المهم هو الآثار الناجمة عنها خصوصاً مع زيادة الالتجاء نحو الاقتراض وبروز أزمة المديونية على المستوى الدولي.

وللقروض العامة تأثير كبير في الاقتصاد القومي ويتوقف هذا التأثير على مصدر هذه القروض العامة فإذا كانت مصادر القروض العامة من مدخرات الأفراد المكتنزة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاتجاه بمستويات التشغيل في الاقتصاد القومي نحو التشغيل الكامل أما إذا كانت مصادر هذه القروض مدخرات الأفراد و المؤسسات العامة غير المصرفية المستثمرة أصلا سوف تؤدي إلى تغير الجهة التي تقوم بالاستثمار فقط، وإذا كانت مصادر هذه القروض هي المصرف المركزي و المصارف التجارية الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي إلى آثار انكماشية لأن هذه المؤسسات تستطيع خلق قوة شرائية جديدة (المهايني، 2007).

وتعمل القروض العامة، وتحديدا الخارجية منها، على تحسين ميزان المدفوعات فتقلل ما يعانيه من تشوهات، بل قد يحدث أحياناً فائضاً فيه وبالتالي تؤثر ايجاباً على سعر صرف العملة المحلية وذلك في حالة توجيه القروض نحو الاستثمارات الرأسمالية، أما إذا وجهت القروض نحو الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى تأثر الاحتياطات الأجنبية فتؤدي أعباء القروض إلى تزايد العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري وبالتالي خلق تشوهات في ميزان المدفوعات، مما يدفع بالدولة إلى استخدام الاحتياطات الأجنبية لخدمة أعباء الدين الخارجي، وأيضا يكون لهذه القروض تأثير سلبي على الاستيراد فتؤثر المقدرة الاستيرادية للدولة على مستويات الاستهلاك والانتاج والاستثمار، وإذا تعرضت هذه القدرة إلى الضعف ينتج عن ذلك تعرض الدولة لأزمات اقتصادية خاصة إذا لم تستطع الدولة استيراد حاجتها من السلع الضرورية.

وقد اتخذ الفكر التقليدي في غالبيته موقفاً عدائياً من سياسة لجوء الدولة إلى الدين العام وطالب بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنوياً، ويتحقق التوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل.

ويرى الكلاسيك أن القروض العامة لا تحقق ايراداً عاماً للدولة وتعتبر سحب على الايرادات العامة، ووسيلة مستعجلة للحصول على الايرادات الحقيقية لذا؛ فهي تعتبر ضريبة مؤجلة يتحمل أعباؤها الأجيال القادمة، وفي ظل عدم انتاجية الانفاق الحكومي فإن أي تدخل للدولة سيشكل عقبة في طريق النمو واستمراره (العلي، 2008).

وبعد أن ألقت أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي بظلالها على الاقتصاد العالمي ولم تعد الأفكار الكلاسيكية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، مما أفسح المجال أمام ظهور المدرسة الكنزية والتي جاءت منتقدة لكل الفرضيات الكلاسيكية، وأصبح من غير المقبول الاعتماد على السوق الحر بعيداً عن التدخل الحكومي، بل يرى الكنزيون أن تدخل الدولة يعد ضروريا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع.

ونادى الكنزيون بضرورة التركيز على السياسات المالية لمواجهة التحديات الاقتصادية وانتشال اقتصاد الدولة من الأزمات من خلال التركيز على الطلب الفعال، وظهرت السياسة المالية التعويضية Compensator Finance لمعالجة المشكلات الاقتصادية وتمويل احتياجات الدولة أثناء الحروب والتطورات الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عجز عنه الكلاسيك.

ويرى الكنزيون أن لا صحة لمخاوف الكلاسيك تجاه أعباء القروض وآثارها على التكوين الرأسمالي؛ فقد أظهرت تجارب الدول الرأسمالية أثناء فترات الركود الاقتصادي أن القروض العامة ستعمل على سحب جزء من المدخرات الزائدة والتي لا تجد فرصا استثمارية وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي زيادة انتاجية الاقتصاد.

أدت الأزمة المالية في بداية السبعينيات إلى انهيار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، والتي نادى الكنزيون بوجودها، وبذلك انهارت الأفكار الكنزية أمام التحديات الجديدة، وكان ذلك إعلاناً لظهور أفكار جديدة أطلق عليها المدرسة النقدية أو ما تعرف بمدرسة شيكاغو، وبعد ما عانته الدول النامية من تبعات للسياسات الكنزية وما شهدته من ارتفاع حجم المديونية، نادى النقديون بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطبع الاجتماعي وقد تم صياغة برامج الاصلاح الاقتصادي بناء على الرؤية النقدية تجاه القروض العامة (عثمان، 2008).

الاقتصـاد الأردني:

يرتبط الاقتصاد الأردني باقتصاديات الدول المجاورة أكثر من أية دولة أخرى بالعالم (Gharaibah, 1987)، ويتصف الاقتصاد الأردني كمعظم الدول العربية بالانكشاف الاقتصادي مع الخارج، مما أثر سلبي على سياساته الاقتصادية الداخلية الهادفة إلى النمو والاسـتقرار (حماد، 1986)، وقد واجه أزمات نتيجة بعض السياسات الاقتصادية الخاطئة، والتي كانت من نتائجها الأزمة التي عصفت بالأردن خلال الفترة 1987-1989، والتي اضطرت الأردن إلى تطبيق الاجراءات التصحيحية في الفترة 1992-1998، والتي اشتملت على تحرير رأس المال وإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة، وخصخصة بعض القطاعات الاقتصادية المهمة.

أهم خصائص الاقتصاد الأردني:

1. البنية الاقتصادية: حيث يتّصف الاقتصاد الأردني بأنّه اقتصاد ذو طابع خدماتي، حيث يسهم قطاع الخدمات بحوالي 65% من إجمال الناتج المحلي، في حين يسهم قطاع الإنتاج السلعي بحوالي 35% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك لزيادة النفقات العسكرية والاعتماد الكبير على التجارة الخارجية (البنك المركزي، 2010).

2. المالية العامة: يتسم الاقتصاد الأردني بوجود عجزٍ بين الإيرادات الكلية والنفقات العامة للحكومة المركزية، حيث لاتزال الإيرادات المحلية قاصرةً عن تغطيةِ النّفقات الجارية والرأسمالية بالرغم من زيادة نسبة هذه الايرادات، كما أن العجز المزمن في ميزان المدفوعات كان سبباً رئيساً للاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الانفاق الرأسمالي.
3. النمو السكاني: يعتبر معدل النمو السكاني في الأردن من المعدلات المرتفعة حيث بلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة 4.1% ويرجع السبب في ذلك إضافةً إلى الزيادة الطبيعية إلى الهجرات القسرية والتي تعرض لها الأردن أثر أزمة الخليج عام 1990.
4. يعتمد الاقتصاد الأردني على الضرائب غير المباشرة في تغطية عجز الحكومة، ويعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات والقروض الخارجية.

ويوضح الجدول رقم (1) بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة والتي تعبر عن وضعية الاقتصاد الأردني.

الجدول رقم (1) بعض المؤشرات الاقتصادية للأردن خلال سنوات مختارة مليون دينار

السنة	العجز/ الوفر في الموازنة	الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي	الميزان التجاري
1980	38.2-	606.82	1164.8	1668-
1985	39.1	1472.29	1970.5	1583.8-
1990	49.6	6101.7	2760.9	2178.6-
1995	15.2	5877.9	4714.7	2101.3-
2000	120-	6278.5	5998.5	2042.5-
2005	977-	11462.33	8925.4	2396.9-
2010	1447-	7493.77	18762	1980.9-

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد

مختلفة، جعلت هذه الصفات الاقتصاد الأردني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنسقين الإقليمي والدولي لتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية واشباع الحاجات الاساسية، وبذلك أصبح الاقتصاد الأردني مرآةً تعكس كل التقلبات التي شهدتها الأسواق العالمية، والمتتبع لتاريخ الاقتصاد الأردني يجد أنه مر بعدة مراحل:

مرحلة عدم الاستقرار وامتدت في الفترة 1967-1973، حيث شهدت هذه المرحلة أزماتٍ سياسيةً أبرزها حرب عام 1967، وأدت إلى توقف خطة التنمية في ذلك الحين.

وعرف الاقتصاد الأردني مرحلة الانتعاش والازدهار خلال الفترة 1974-1982، فازدادت التدفقات الخارجية من مساعداتٍ وحوالاتِ العاملين في الخارج مشكّلة 34.4% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع 24.6% في الفترة السابقة.

ومع تفجر أزمة المديونية الخارجية في المكسيك ودولٍ أخرى، بدا أن الأردن قد دخلَ مرحلة الركود الاقتصادي في الفترة 1983-1988 نتيجة لحالة الركود التي شهدتها دول المنطقة بشكلٍ خاصٍ ودول العالم ككل.

كشفت المتتالية الخارجية منها والداخلية وخاصة أزمة عام 1988، إلى ظهور اختلالات هيكلية واضحة في الاقتصاد الأردني، ولعل أبرزها (جردانة، 1996):

1. تزايد العجز في الموازنة العامة ليشكل 25% من اجمالي الناتج المحلي.
2. زيادة متوسط الاستهلاك إلى نسب تفوق الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي سجل متوسط المدخرات المحلية قيماً سالبةً وصلت إلى-4% من الناتج المحلي الاجمالي.
3. ارتفاع العجز في الحساب الجاري عام 1988 إلى ما يقارب 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 0.8% في عام 1986.
4. تفاقم وضع المديونية حيث وصل إلى ضعفي الناتج المحلي الاجمالي عام 1988.

ومن منطلق المؤشرات الاقتصادية السلبية السابقة وخاصة الأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن في عام 1988، كان لابد للحكومة الأردنية من اللجوء إلى طلب العون من الدول والمنتديات الدولية المالية (كنادي باريس ولندن) وهذا لا يتأتى الا من خلال مؤسسات بريتون وودز من خلال الصندوق والبنك الدوليين وبهذا يكون الأردن قد دخل عهد المعاهدات الدولية وبرامج التصحيح الاقتصادي، منذ عام 1989 وحتى الوقت الراهن.

أدت الاختلالات التي عانى منها الأردن إلى الافراط بالاقتراض وعدم الاهتمام بآثار المديونية على المدى الطويل، وأخذ رصيد المديونية يزداد بشكل متراكم بالتزامن مع سياسة إدارة الدين الحكومية وعمليات الخصخصة، حتى عانى الأردن من أزمة مديونية خانقة، وأصبح هذا الدين

يعيق جهود الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ولعلّ أبرز أسباب هذه الأزمة يكمن في عجز موازنة الحكومة وتقلبات أسعار الصرف الحقيقية والذي يؤثر على الميزان التجاري وانخفاض الاحتياطي الأجنبي (Bader & Magableh, 2009).

معالم الدين الخارجي في الأردن:

يلاحظ من الجدول رقم (2) والذي يبين حجم المديونية الخارجية في الأردن مايلي :

1. ارتفاع الرصيد القائم للمديونية الخارجية من حوالي 409 مليون دينار عام 1980 ليصل إلى 1.2 مليار دينار مع نهاية عام 1987، وبمتوسط نموٍ 17.3% سنوياً.
2. يعتبر عام 1988 نقطة التّحول المفصلية في مديونية الأردن فيلاحظ نمو المديونية بشكلٍ مثير بأكثر من 215% مسجلاً رصيد المديونية 3.8 مليار دينار أو ما نسبته 163% من الناتج المحلي الإجمالي وقد تم تقديم الأسباب التي أدت إلى ذلك سابقاً.
3. شهدت الفترة 1990-1993 تراجعاً في رصيد المديونية بحوالي 4.7 % تقريباً مسجلاً 4.3 مليار دينار بنهاية عام 1993 أي ما نسبته 108% من الناتج المحلي الاجمالي، بعد أن كان 5.4 مليار دينار عام 1989، ويأتي هذا التحسن مبررا ببرنامج التصحيح الاقتصادي للفترة 1989-1993.
4. خلال الفترة 1994-2007، يلاحظ ثبات رصيد الدين العام الخارجي تقريباً عند مستوى 5 مليار دينار، ولكن تحسناً واضحاً في القيمة منسوبةٌ للناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت من 108% في عام 1994 إلى 43% في عام 2007.
5. شهد عام 2008 أكثر انخفاض في رصيد الدين الخارجي بحوالي 30% ليسجل 3.6 مليار دينار، وجاء هذا الانخفاض نتيجةً للبرنامج التصحيحي للفترة 2003 –2008، والذي سعت من خلاله الحكومة إلى التقليل من الاقتراض الخارجي واقتصارها على القروض طويلة الأجل ذات الشروط الميسرة والتوجه نحو الاقتراض الداخلي (البنك المركزي، 2005)، كما لا يمكن اخفاء أثر الأزمة المالية العالمية أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري عام 2006. والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الأردني عام2008.

الجدول (2) نمو الدين العام الخارجي للأردن مليون دينار

السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	الدين الخارجي كنسبة من GDP	السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	الدين الخارجي كنسبة من GDP
1980	409	-	1164.8	35.10%	1996	5164.3	5.10%	4912.2	105.10%
1981	553.9	35.40%	1448.7	38.20%	1997	4998.1	-3.20%	5137.4	97.30%
1982	684.3	23.50%	1649.9	41.50%	1998	5333.7	6.70%	5609.9	95.10%
1983	837.8	22.40%	1786.6	46.90%	1999	5510.1	3.30%	5778.2	95.40%
1984	989.3	18.10%	1909.7	51.80%	2000	5043.5	-8.50%	5998.5	84.10%
1985	1097.9	11%	1970.5	55.70%	2001	4969.77	-1.50%	6363.7	78.10%
1986	1167	6.30%	2240.5	52.10%	2002	5350.44	7.70%	6794	78.60%
1987	1216	4.20%	2286.7	53.20%	2003	5391.81	0.80%	7228.7	74.60%
1988	3836.9	215.50%	2349.5	163.30%	2004	5348.76	-0.80%	8090.7	66.10%
1989	5409.4	41%	2425.4	223.00%	2005	5056.66	-5.50%	8925.4	56.70%
1990	5064.3	-6.40%	2760.9	183.40%	2006	5186.5	2.70%	10675.4	48.60%
1991	4958.7	-2.10%	2958	167.60%	2007	5253.29	-1.30%	12131.2	43.30%
1992	4577.6	-7.70%	3611.6	126.80%	2008	3640.16	-30.70%	15593.4	23.30%
1993	4229.6	-7.60%	3885.2	108.90%	2009	3868.96	6.30%	16912.2	22.90%
1994	4720.5	11.60%	4359.2	108.30%	2010	4610.81	19.20%	18762	24.60%
1995	4911.8	4.10%	4714.7	104.20%	2011	4486.75	-2.70%	20476.6	21.90%

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثان.

وإذا نظرنا إلى رصيد المديونية الخارجية خلال فتراتِ نموٍ محددةٍ، يمكننا ملاحظة خمسة مراحلٍ وكما يتّضح من الجدول رقم (3)، المرحلة الأولى وتشمل الفترة 1980-1987 وسجل رصيد المديونية نمواً بمعدل سنوي 17.3%، والمرحلة الثانية هي عام 1988 والذي ارتفع فيه رصيد المديونية أكثر من 215%، وباقي المراحل التي تشمل معظمها على الفترة التي تم فيها تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي المختلفة ويلاحظ من الأرقام المطلقة تحسناً واضحاً فبعد أن نما الرصيد بمعدلٍ متوسطٍ حوالي 5% ففي الفترة 1989-1996، تراجع هذا المعدل إلى

0.56% في الفترة 1997-2004، ثم التحسن الملحوظ في نهاية الفترة 2005-2011 ليسجل

الفترة	متوسط الدين الخارجي	معدل النمو المتوسط
1987-1980	869.4	%17.27
1988	3836.9	%215.5
1996-1989	4879.5	%5
2004-1997	5243.3	%0.56
2011-2005	4586.2	%1.71-

النمو انخفاضاً بحوالي 1.7 %.

الجدول (3) نمو الدين العام الخارجي للأردن خلال فترات مختارة مليون دينار

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحث

الميزان التجاري الأردني:

يعتبر الميزان التجاري من أهم الموازين الاقتصادية والتي تستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين، ولعلّ هدف الحد من العجز المتفاقم فيه من أهم الأهداف التي تطمح لتحقيقها الخطط التنموية، فالميزان التجاري الأردني كان ولا يزال يعاني من عجز ضخم يزداد من سنة لأخرى.

ويعزى هذا العجز إلى قلة تنوع الصادرات الأردنية التي تركز معظمها في صناعات استخراجية كالفوسفات والبوتاس إضافةً إلى بعض المنتجات الزراعية، ناهيك عن ارتفاع معدلات الاستهلاك في الأردن خاصة الاستهلاك الترفي والكمالي والذي يعتمد بشكل أساسي على المستوردات، كما أن ضعف القاعدة الانتاجية في الأردن لا تكفي لتوفير المستوى اللازم من السلع الرأسمالية والوسيطة والسلع الاستهلاكية الضرورية مما يدفع الأردن إلى الاستهلاك على نطاق واسع وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في العجز في الميزان التجاري فإن الاقتصاد الأردني كان قادراً على تمويل جزء كبير من هذا العجز من فائض ميزان الخدمات وصافي التحويلات.

والمتتبع لعجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة نلاحظ من خلال الجدول رقم(4) التذبذب المرافق لأهم الأحداث التي أثرت على الاقتصاد الأردني، فقد ارتفع العجز في الفترة 1981-1985 مقارنة بالعام 1980 كنتيجة لارتفاع قيمة المستوردات الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية، وفي عام 1986 واجه العالم ركوداً اقتصادياً كان من آثاره انخفاض أسعار النفط وانخفاض مستوى الأسعار العالمية، مما أدى إلى تحسن الميزان التجاري عند المستوى الذي كان عليه في عام 1980.

وشهد عام 1989 ارتفاع قيمة الصادرات كنتيجةً لانخفاض قيمة الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية، بينما حققت المستوردات زيادة بنسبة أقل، مما نتج عنه تحسن طفيف مقارنةً مع العام 1988.

وقفز العجز إلى الضعف في عام 1990 نتيجةَ حرب الخليج من جهة وارتفاع الأسعار عالمياً من جهة أخرى، حيث تعدى حاجز المليار، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل أكثر من مليار ونصف في عام 1993، ولوحظ أثر الأزمة الآسيوية على تحسن الميزان التجاري بسبب انخفاض مستوى الأسعار العالمية في عامي 1997و 1998 مقارنة مع عام 1996.

وفي عام 2003 تخطّى العجز المليارين ويعزى ذلك إلى الأحداث التي ألمت بالعراق ونزوح العديد منهم إلى الأردن مما أدى بطريقة مباشرة إلى زيادة المستوردات، وترك ارتفاع مستويات أسعار النفط عالمياً آثارا واضحةً على قيم المستوردات، أدت بدورها إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري إلى أرقام غير مسبوقة أيضا حيث بلغت قيمة المستوردات ضعف قيمة الصادرات.

الجدول (4) الميزان التجاري الأردني مليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	صافي الميزان التجاري	السنة	الصادرات	المستوردات	صافي الميزان التجاري
1980	171.5	714.8	-543.3	1997	1301.4	2906.5	-1605.1
1981	242.6	1046.4	-803.8	1998	1277.9	2712.4	-1434.5
1982	264.5	1141.1	-876.6	1999	1298.8	2622.5	-1323.7
1983	210.6	1102	-891.4	2000	1348.6	2908.3	-1559.7
1984	290.7	1069.2	-778.5	2001	1634	3077.2	-1443.2

1985	310.9	1072.5	-761.6	2002	2088.2	3213.9	-1125.7
1986	256	847.8	-591.8	2003	2334.1	3650.8	-1316.7
1987	315.7	912.6	-596.9	2004	2789.2	5220.4	-2431.2
1988	381.5	1020	-638.5	2005	3052.4	6654.7	-3602.3
السنة	**الصادرات**	**المستوردات**	**صافي الميزان التجاري**	**السنة**	**الصادرات**	**المستوردات**	**صافي الميزان التجاري**
1989	637.6	1222.9	-585.3	2006	3886.2	7300.5	-3414.3
1990	706.1	1714.7	-1008.6	2007	4096.5	8704.6	-4608.1
1991	770.7	1750.2	-979.5	2008	5581.2	10749.1	-5167.9
1992	829.3	2291	-1461.7	2009	4526.3	8975.1	-4448.8
1993	864.7	2449.9	-1585.2	2010	4990.1	9711.9	-4721.8
1994	995.2	2357.6	-1362.4	2011	5175	12175.9	-7000.9
1995	1241.1	2588.2	-1347.1	2012	5085.5	13517.4	-8431.9
1996	1288.2	3041.6	-1753.4	-	1301.4	2906.5	-1605.1

المصدر: البنك المركزي الاردني: النشرة الاحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 اعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحث

منهجية الدراسة والتحليل القياسي:

استخدمت الدراسة بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2012، حيث تم استخدام نموذج مكون من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) والدين العام (DEBT) إضافةً إلى متغير الميزان التجاري (TB). حيث سيتم الاستعانة بطريقة تحليل السلاسل الزمنية بدل الاساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها الى نتائج مضللة نظراً لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون، وتم الربط بين المتغيرات من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ويقدم هذا النموذج مقدرات تتصف بالكفاءة حتى في حالة وجود ارتباط بين البواقي، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع المتغيرات بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة

بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى، ويأخذ نموذج VAR الشكل القياسي التالي:

$$Y_t = c + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots + A_p Y_{t-p} + e_t$$

حيث:

C: متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده (k*1)

A_i : مصفوفة مربعة من الرتبة k .

e_t : متجه حد تصحيح الخطأ

وتم تطبيق اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى سكون السلاسل الزمنية، واختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، إضافة لأسلوبين للتحليل من خلال: اختبار تحليل مكونات التباين اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل. حيث تم التعامل مع البيانات واستخراج النتائج الاحصائية من خلال الرزمة الاحصائية E-Views. وفيما يلي أهم نتائج الاختبارات المستخدمة:

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

من الأهمية بمكانة معرفة طبيعة السلاسل الزمنية وهل هي ساكنةٌ أم لا، قبل البدء بإجراء تحليل الانحدار تجنباً الحصول على الانحدار الزائف والذي يعطي قيمةً مرتفعةً لمعامل التحديد R2 وزيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة مع وجود ارتباط سلسلي ذاتي واضح من خلال قيمة D-W.

وللكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية يتم استخدام عدة اختبارات ومنها اختبار Dickey-Augmented Fuller (ADF)، ويتم اختبار الفرضية العدمية H0 التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، مقابل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على سكون السلسلة الزمنية والجدول رقم (5) يوضح نتائج الاختبار، حيث تشير النتائج إلى أن جميع متغيرات الدراسة لم تستقر عند مستواها حيث كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية، مما يعني إعادة إجراء الاختبار بعد أخذ الفرق الأول، والملاحظ ان متغير الدين الخارجي (DEBT) استقر

عند الفرق الأول، في حين استقر المتغيران؛ الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والميزان التجاري (TB) عند الفرق الثاني وبمستوى دلالة يقل عن 5%.

الجدول (5) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون

المستوى القيمة الحرجة عند 5% = -2.986225			الفرق الأول 1st Level القيمة الحرجة عند 5% = -2.986225			الفرق الثاني 2nd Level القيمة الحرجة عند 5%=-2.986225		
المتغير	القيمة المحسوبة	القرار	المتغير	القيمة المحسوبة	القرار	المتغير	القيمة المحسوبة	القرار
BT	3.342750	غير مستقر	BT	0.408024	غير مستقر	BT	-3.961422	مستقر
DEBT	-2.179447	غير مستقر	DEBT	-4.368686	مستقر	-	-	-
GDP	8.364351	غير مستقر	GDP	0.212218	غير مستقر	GDP	-10.65710	مستقر

اختبار كوزوم للاستقرارية (Cusum Stability Test)

أظهر اختبار السكون أن المتغيرات ساكنةٌ عند مستويات مختلفة، وتجنباً لوجود تغيراتٍ غير متوقعة على سلوك هذه المتغيرات، تم اللجوء لاختبارCusum، ويعطي هذا الاختبار فكرة عن عدم وجود تغير هيكلي (Structural Change) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، وتظهر نتائجه من خلال شكل منحنى نموذج مقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، فإذا كان المنحنى ضمن مجال انحرافين معياريين(S.E 2±) طوال فترة الدراسة فهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول الفترة وبالتالي تقدير معلمات النموذج دون الحاجة لتجزئتها .(Greene,2003)

ويتضح من خلال الشكل(1) أن معالم النموذج مستقرةٌ ولا تعاني من تغيراتٍ هيكليةٍ تؤدي لحدوث تغيراتٍ أو قفزاتٍ مفاجئةٍ في النموذج القياسي، حيث أن منحنى البواقي يقع ما بين خطي فترات الثقة (خطي الانحراف المعياري) مما يثبت صحة استقراريه البيانات على مستوى معنوية 5%، وبالتالي سيتم إجراء الاختبارات الأخرى على كامل الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة دون الحاجة لتقسيمها لفترات زمنية جزئية.

الشكل (1) نتائج اختبار استقراريه معالم النموذج

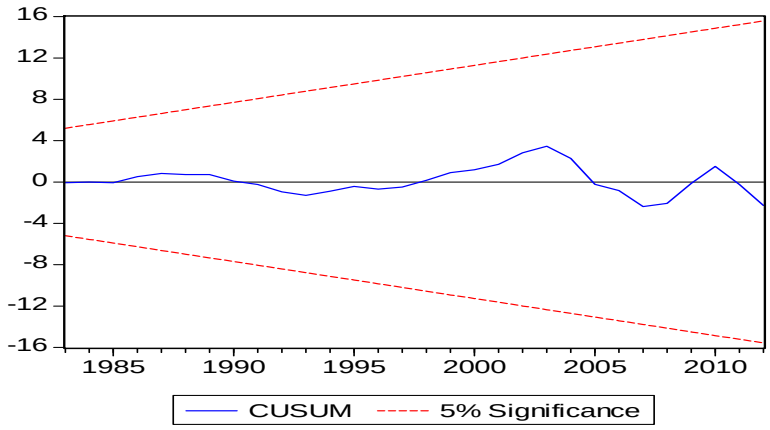

اختبار السببية

يستخدم هذا الاختبار لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة ويعتمد بشكل رئيسي على اختبار F، حيث يقال أن المتغير (X) يؤثر في المتغير (Y)، يعني ذلك أن المتغير (X) يحوي معلوماتٍ ذاتِ قوةٍ تفسيريةٍ أكثر من المتباطئات الزمنية للمتغير (Y)، ويتم اختبار الفرضية الصفرية : (H0:β1=β2=β3=…=βn=0) مقابل الفرضية البديلة: (H1: β1 ≠0, β2 ≠0… βn ≠ 0)

ويتم تحديد وجود علاقةٍ من خلال قيمة (F)، المعطاة في نتائج الاختبار، ويتم مقارنة القيمة المحسوبة (المطلقة) لـ (F)، مع القيمة الجدولية (الحرجة) لها، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية، وإذا قبلت الفرضية الصفرية فهذا يعني أن (X) لا يسبب (Y) (Engle and Granger,1987).

يظهر الجدول رقم (6) العلاقات السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء أحاديةٍ أو ثنائيةِ الاتجاه، ويظهر اختبار السببية أن العلاقة ما بين متغيري GDP وDEBT علاقةٌ سببيةٌ في اتجاهٍ واحد من DEBT باتجاه GDP ويؤثر فيه على مستوى 5%، كما أن هناك علاقةٌ سببيةٌ باتجاهين بين متغيري GDP وBP على مستوى 1%، في حين أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقةٍ سببيةٍ على المدى القصير بين DEBT و GDP.

الجدول (6) اختبار السببية

الفرضية الصفرية	F احصائية	الاحتمالية	النتيجة
الدين العام الخـارجي لا يـؤثر فـي الميـزان التجاري	3.13164	0.06046	وجود علاقة سببية
الميزان التجاري لا يـؤثر فـي الـدين العـام الخارجي	1.70376	0.20169	عدم وجود علاقة سببية
الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر فـي الميـزان التجاري	7.08321	0.00350	وجود علاقة سببية
الميزان التجاري لا يؤثر فـي النـاتج المحلـي الاجمالي	11.3006	0.00029	وجود علاقة سببية
الناتج المحلي الاجمـالي لا يـؤثر فـي الـدين الخارجي	0.09053	0.91374	عدم وجود علاقة سببية
الدين العام الخارجي لا يؤثر في الناتج المحلـي الاجمالي	0.00047	0.99953	عدم وجود علاقة سببية

تحليل مكونات التباين:

يقود تحليل مكونات التباين للميزان التجاري في الأردن لمعرفة أي من المتغيرات المستقلّة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع كما في الجدول رقم (7).

ففي السنة الأولى يفسر الميزان التجاري 100% من التباين في التنبؤ، ولكن بدءاً من الفترة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصبح 94% تقريباً فيما يفسر الدين العام 4.7%، ويفسر متغير الناتج المحلي الاجمالي 0.35 % تقريباً.

ومن الملاحظ أن القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج بقيت متدنيةً بشكلٍ عامٍ، إذ وصلت إلى 19.6% كأقصى قدرةٍ تفسيريةٍ في الفترة العاشرة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي فيما وصلت القدرة التفسيرية لمتغير الدين العام إلى 8.0% فقط من أخطاء التباين للفترة الثالثة.

ويلاحظ انخفاض قدرة متغير الدين العام بعد الفترة الزمنية الثالثة بشكل مستمر لتصل إلى 4.7% في الفترة العاشرة، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاعتماد على القروض الخارجية والاتجاه نحو الاقتراض الداخلي.

وبذلك يمكن القول أن متغير الميزان التجاري هو المتغير صاحب أكبر قدرةٍ تفسيريةٍ لأخطاء التباين بحوالي 75.7% من بين متغيرات الدراسة يليه متغير الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (7) اختبار مكونات التباين للنموذج الأول

Variance Decomposition of BT:			
Period	TB	GDP	DEBT
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	94.97568	0.351760	4.672556
3	89.34484	2.617301	8.037858
4	85.26828	6.778332	7.953390
5	82.04688	10.62402	7.329104
6	81.22993	12.62906	6.141015
7	80.91137	13.75430	5.334331
8	79.46710	15.36918	5.163720
9	77.45481	17.53013	5.015052
10	75.71414	19.58490	4.700957

وللتأكد من مصداقية النتائج تم إعادة ترتيب متغيرات النموذج وتم الحصول على النتائج التالية لاختبار مكونات التباين كما في الجدول رقم (8) حيث أظهرت النتائج عدم وجود تغييرات كبيرة في النتائج، فعند تبديل ترتيب المتغيرات اتضح أن متغير الناتج المحلي الإجمالي ما زال صاحب القدرة التفسيرية الأكبر لأخطاء التباين في التنبؤ، كما بقي ترتيب القدرة على التنبؤ للمتغيرات على حاله دون تغيير.

الجدول (8) اختبار مكونات التباين بعد إعادة الترتيب للنموذج الأول

Variance Decomposition of GDP:

Period	BT	GDP	DEBT
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	94.97568	1.441067	3.583250
3	89.34484	5.400747	5.254412
4	85.26828	9.753164	4.978558
5	82.04688	12.72327	5.229851
6	81.22993	14.13697	4.633098
7	80.91137	15.36870	3.719934
8	79.46710	17.42939	3.103509
9	77.45481	19.94798	2.597208
10	75.71414	22.15953	2.126335

دالة الاستجابة لردة الفعل:

يعنى الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج في حدود الخطأ للمتغيرات، مقدارها انحرافٌ معياري واحد، لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج، كما تعكس أيضاً كيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأي تغيرٍ مفاجئٍ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.

وأظهرت نتائج الاختبار كما في الشكل رقم (2) أنّه في حال حدوث صدمةٍ في متغير الدين العام فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الميزان التجاري تستمر لفترة وحيدة، كما أن الصدمة في متغير الناتج المحلي الاجمالي سوف يكون لها أثر سلبي على الميزان التجاري بدءا من الفترة الثالثة.

الشكل رقم (2) دالة الاستجابة لردة الفعل

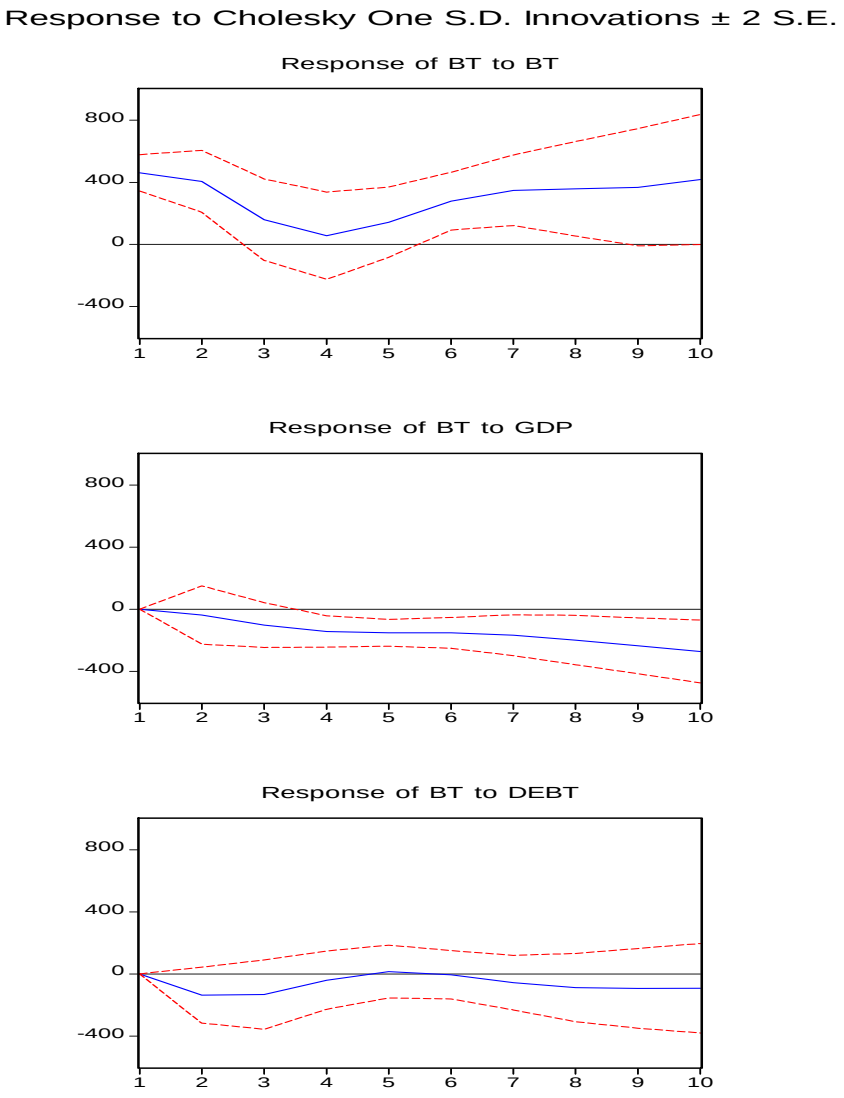

النتائج

1. بلغ حجم الدين العام في نهاية عام 2011 حوالي 13.4 مليار دينار، مقارنة مع 606 مليون دينار في عام 1980، أي بمعدل نمو فاق 2108%. واستحوذ الدين العام الخارجي على حوالي 80% من إجمالي الدين العام، فيما كان الدين الداخلي يشكل ما يقارب 20% حتى نهاية عام 2000. وشهدت الفترة 2001-2011 تراجعا عن الاقتراض الخارجي حيث شكلت القروض الخارجية 60% من إجمالي القروض.
2. لوحظ خلال فترة الدراسة ارتفاع العجز في الميزان التجاري لأكثر من مليار دينار بالمتوسط وهو ما يؤشر على أن الدولة تعتمد على الخارج بشكل كبير.
3. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة لم تستقر على مستواها، وبعد أخذ الفروق تبين أن متغير الدين العام استقر عند الفرق الأول، في حين استقرت باقي المتغيرات على الفرق الثاني.
4. لم يكن هناك أي متجه للتكامل المشترك بسبب غياب الشرط الضروري وهو استقرار البيانات على نفس المستوى، وبالتالي تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي مباشرة، حيث تعطي طريقة المربعات الصغرى نتائج مضللة في مثل هذه الحالات.
5. بالرغم من وجود بعض التغيرات التي طرأت على سلوك بيانات الدين العام وبعض البيانات الأخرى المستخدمة في الدراسة إلا أن نتائج اختبار الاستقرارية أظهرت أن البيانات ذات دلالة ومقبولة احصائياً.
6. أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية بين متغيري GDP وDEBT في اتجاهٍ واحد من DEBT باتجاه GDP ويؤثر فيه على مستوى 5%، كما أن هناك علاقةٌ سببيةٌ باتجاهين بين متغيري GDP وBP على مستوى 1%.
7. من خلال اختبار تحليل مكونات التباين؛ تبين وجود أثر سلبي للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري، وهذا يفسر استهلاك الأموال المقترضة لصالح الاستيراد بدلا من توجيهها للاستثمارات المنتجة، كما أن هذا الأثر لن يستمر طويلا ولن يكون ذو دلالة احصائية على المدى الطويل وذلك بسبب انخفاض الاعتماد على القروض الخارجية كما جاء في اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل.

التوصيات

1. الاهتمام بتحسين الإيرادات العامة، ويتطلب إن يرافق ذلك: التركيز على الإنتاجية، و كفاءة استخدام رأس المال، وتنويع القاعدة الإنتاجية بسبب اعتماد الاقتصاد الأردني بشكل مكثف على الخارج في مجال الاستيراد.
2. أتباع سياسات ضريبية تحفز الاستثمار الأجنبي في الأردن، وإتباع سياسة اقتصادية تعزز من تحسين وضع الموازنة العامة وتقليل العجز في الميزان التجاري الأردني، وأثر غير مباشر على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.
3. المباشرة بأعداد برنامج إصلاح اقتصادي مالي وطني حتى لا نضطر للجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لوضع برنامج تصحيح اقتصادي من خلال البنك الدولي وصندوق النقد كما حدث عام 1989.

المراجع

البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، متوفر عبر http://www.cbj.gov.jo/ .

الشرع، منذر والخطيب، فوزي ومعايطة، مجد. (1991)، المديونية الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"، المجلد 7 ، العدد 4 ، ص 35-56، الأردن.

الشقران، أحمد (1997). أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الميزان التجاري الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الطراونة، سعيد والعبدالرزاق، بشير أحمد .(2002)، المديونية الخارجية للاقتصاد الأردني: مسارها والعوامل المحددة لها في الفترة (2000- 2010)، مجلة النهضة.

الهيتي، نوزاد والخشالي، منجد. (2007)، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

جردانة، باسل. (1996)، الاختلالات الهيكلية في لاقتصاد الأردني: نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الأردني استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، الأردن.

شامية، أحمد والخطيب، خالد. (2002)، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عثمان، سعيد عبدالعزيز. (2008)، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

العلي، عادل فليح. (2008) ، مالية الدولة ، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

المهايني، محمد خالد. (2007)، المالية العامة، الجامعة الافتراضية، الجمهورية العربية السورية.

المومني، رياض (1987). أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية: التجربة الأردنية (1968-1985)، أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد3، 1987.

المومني، رياض. 1995، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة الملك سعود، مجلد7، العلوم الادارية(2)، ص25-56، الرياض، المملكة العربية السعودية.

النجداوي، أروى (1992). تحليل أثر المتغيرات النقدية على ميزان المدفوعات الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

Arellano, Lane. (2009) The dynamic implications of foreign aid and its variability, University of Minnesota and Federal Reserve Bank of Minneapolis, United States, Journal of Development Economics 88 (2009) 87–102.

Bader, Majed and Ihab Magableh (2009), An Enquiry into the main determinates of public dept in Jordan: An Econometric Study, Dirasat, Economics and administration Journal, Volume 24, No. 1, 2010.Engle

Robert F. ; Granger , C. W. J. (1987) , Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrics, Vol. 55, No. 2., pp. 251-276.

Gharaibah, H.(1987), The Economy of Jordan Major Trends and Development, Abhath Al-Yarmouk, Hum, and Soc, Sci, Vol.3, No.1, 1987.

Greene, William. H (2003)." Econometric Analysis" Fifth edition.

Miller, S.M. and Russek, F.S. (1989): "Are the Twin Deficits Really related?". Contemporary Policy Issues. 7, 91-115.

Mohanty, M S & Stephen G Cecchetti & Zampolli Fabrizio. (2011) , The real effects of debt , (UNCTAD) Development Economics 29.

Rother, Philipp, Checherita, Cristina. (2010), The impact of high and growing government debt on economic growth an empirical investigation for the euro area, European central bank, WORKING PAPER SERIES, NO 1237.